



رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة
إلى الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية
لاهاي، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

منذ فتح باب التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أحرز تقدم مطرد وملموس في مجال نزع الأسلحة الكيميائية. وفي وقت أبكر من عامنا هذا، عُقد المؤتمر الأول لاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية من أجل إجراء دراسة شاملة لسير العمل بها، بغية ضمان بقاء حظر الأسلحة الكيميائية راسخا في بيئة سياسية وتكنولوجية متغيرة.

وإنني أرحب بالنتيجة العظيمة التي أسفر عنها مؤتمر الاستعراض الأول، وبالأخص إعادة تأكيد الدول الأطراف عزمها على الوفاء بكل الالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب كافة أحكام الاتفاقية، وتعهدها بتنفيذها تنفيذا كاملا وفعليا. وأرحب أيضا بالتقدم المحرز في العمليات الجارية لتدمير الأسلحة الكيميائية، وآمل أن يستمر هذا الزخم في تنفيذ هذا الجانب من جوانب الاتفاقية.

ولا يزال يساور المجتمع الدولي قلق عميق بشأن ما قد يترتب على وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين من أخطار، وهو منخرط بنشاط في العمل الرامي للتصدي لهذا التهديد. ومن شأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، إذا نُفذت على نحو كامل وفعلي، أن تكون أداة قوية للاضطلاع بهذا العمل. وبعد أقل من سبع سنوات منذ بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، غدا عدد الدول الأطراف فيها ١٥٦ دولة. ولئن كان ذلك يمثل تقدما مشجعا نحو تحقيق عالمية الاتفاقية، فإن عدد الدول التي لما تزل خارج مطالها يكاد يبلغ ٤٠ دولة، يوجد بعضها في مناطق قد يتسنى لها أن تجني فوائد جمة من الضمانات التي يوتيها الانضمام إلى الاتفاقية. وإنني لأناشد الدول التي لما تصدق على الاتفاقية أو تنضم إليها أن تفعل ذلك دون إبطاء.

وأوجه أخلص تمنياتي لجميع المشاركين في الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأتمنى لكم جميعا دورة مثمرة.